

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٩١

الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة بيرسيغال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إبيتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغريهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرسمان

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك فصية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1459389 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم في ضوء التطورات المقلقة في القدس، بما في ذلك تزايد أعمال العنف والأنشطة الاستيطانية المتجددة. في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، سلّم المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن

”يطالب إسرائيل بإلغاء خططها والكف فورا عن جميع أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة، وجميع أعمال الاستفزاز والتحرّيش الأخرى في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة“.

ومؤخرا جدا، أكّد الأمين العام في إحاطته الإعلامية التي قدّمها للمجلس بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7281)، على جوانب قلقه العميق إزاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المتواصل، لا سيما الخطط الخاصة ببناء وحدات سكنية في القدس الشرقية المحتلة. وحثّ أيضا الحكومة الإسرائيلية على وقف هذه الأنشطة. ومما يؤسف له أنه منذ ذلك الحين، هناك تقارير جديدة مثيرة للقلق حيال النشاط الاستيطاني الجاري في القدس الشرقية.

إن الأمين العام يشعر بالجزع تجاه تقارير جديدة حول المضي في التخطيط لحوالي ١ ٠٠٠ وحدة استيطانية إسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة. وهذه الوحدات تشمل نحو ٤٠٠ وحدة في هار حوما، و ٦٠٠ وحدة في رامات شلومو. وتأتي هذه التطورات الأخيرة في أعقاب قرار إسرائيل في نهاية أيلول/سبتمبر بالإسراع في عملية بناء ٦٠٠ وحدة سكنية في غيفات هاماتوس، أيضا في القدس الشرقية. وإذا جرى تنفيذ هذه الخطط، فبإمكانها أن تثير مرة أخرى شكوكا خطيرة حول التزام إسرائيل بتحقيق السلام الدائم مع الفلسطينيين، لأن المستوطنات الجديدة تهدد بقاء دولة فلسطين في المستقبل.

وكما أكّد المجلس وقررت محكمة العدل الدولية، فإن سياسة إسرائيل وممارستها لتوطين جزء من سكانها والمهاجرين الجدد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، تشكل انتهاكا للقانون الدولي. ومثلما يكرر الأمين العام القول باستمرار، فهي تتعارض مع الحل القائم على دولتين. مرة أخرى، يدعو الأمين العام إسرائيل إلى وقف هذه الأنشطة، والاستجابة إلى دعوات المجتمع الدولي بتجميد النشاط الاستيطاني، والتقيّد بالتزاماتها وفقا للقانون الدولي وحرارة الطريق للمجموعة الرباعية.

إن التوترات المتزايدة نتيجة الإجراءات الانفرادية، والاستفزازات، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأماكن

من مكان الحادث. ونحن نعلم أن السلطات الإسرائيلية تحقق في هذا الحادث الذي تصفه بأنه هجوم إرهابي محتمل. ومن المؤسف أن البعض في الجانب الفلسطيني أشاد بهذا الهجوم.

ووقعت اشتباكات أثناء دفن الرجل الفلسطيني في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي اليوم نفسه، ذكر رئيس الحكومة نتنياهو في اجتماع لمجلس الوزراء أن إسرائيل لن تسمح باستمرار الرشق بالحجارة والقنابل الحارقة، وأن ١٠٠٠ عنصر إضافي من قوات الأمن سيتم نشرهم في القدس الشرقية. ويقال أيضا إن رئيس الوزراء طلب إصدار قانون لتشديد العقوبة على الذين يرشقون بالحجارة، بما في ذلك وضع معايير لاحتمال فرض جزاءات اقتصادية على أهل القاصرين الذين يرشقون بالحجارة. وتصاعدت حدة التوترات أيضا في بقية أنحاء الضفة الغربية، حيث أطلقت القوات الإسرائيلية الرصاص على فتى فلسطيني - أمريكي وقتلته في قرية سلواد قرب رام الله بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ويقال إن ذلك قد حدث في أعقاب الرشق بالحجارة والزجاجات الحارقة أثناء إحدى المظاهرات. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، احتجزت القوات الإسرائيلية ١٤ فلسطينيا بسبب الرشق بالحجارة، على حد ما قيل. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد عن إصابة أربعة فلسطينيين بجراح على يد القوات الأمنية الإسرائيلية في جنين، عن فيهم واحد حالته حرجة.

كما ارتفعت حدة التوترات بسبب هدم خمسة منازل فلسطينية الأسبوع الماضي في محيط بلدي الطور وسلوان من القدس الشرقية، وكذلك في شارع صلاح الدين، وعقب أبناء عن نقل فلسطيني كان قيد الاعتقال الإداري في إسرائيل ومضربا عن الطعام لمدة ٣٧ يوما، وتم نقله إلى المستشفى في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بعد أن تدهورت حالته الصحية.

وأود أن أؤكد على مدى أهمية العمل فورا على نزع فتيل التوترات المتصاعدة في القدس الشرقية دون تأخير. فالجراح

المقدسة في القدس ما زالت مستمرة، والوضع لا يزال غير مستقر. ففي الأسبوع الماضي، أفيد عن اعتقال نحو ١٣ فلسطينيا في محيط الحرم الشريف/جبل الهيكل، عن فيهم فلسطيني واحد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر يُزعم أنه ألقى الحجارة على الزوار اليهود. وأصيب أفراد الشرطة الإسرائيلية أيضا بجروح نتيجة الاشتباكات. ونلاحظ أنه، في أعقاب هذه الاشتباكات، قام رئيس الوزراء الحمد الله بزيارة الحرم الشريف/جبل الهيكل في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

وقد كرر الأمين العام الكلام عن أهمية احترام الحرية الدينية للجميع، وعن إمكانية وصول المصلين من جميع الأديان إلى أماكنهم المقدسة، وذكر أن الزعماء الروحيين وغيرهم يجب أن يمتنعوا أيضا عن الإدلاء بتصريحات تحريضية. وفي هذا الصدد، أشار إلى تطمينات من حكومة إسرائيل إلى الأمين العام، ويقال إلى الأردن، أنه ليس لديها خطط لتغيير السياسات الطويلة الأمد التي تدير شؤون الأماكن المقدسة. ونلاحظ أيضا أن إسرائيل، وفقا لاتفاقها مع المملكة الأردنية الهاشمية، تلتزم بالعمل من أجل كفالة توفير الحماية للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة القديمة، وسلامة المصلين. ويجب الكف عن التحريض على العنف من أي جهة كانت، ويجب احترام حرمة الأماكن المقدسة لجميع الأديان. وسوف يتابع الأمين العام عن كتب التطورات في هذه الأماكن المقدسة التي تتصف بأهمية بالغة للملايين في جميع أنحاء العالم.

ولقد ازداد الوضع في بقية أنحاء القدس الشرقية توترا منذ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. ففي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قاد رجل فلسطيني سيارته باتجاه محطة السكك الحديدية للقطار الخفيف بالقرب من تلة الذخيرة، ودهس ركابا نزلوا من القطر، مما أسفر عن مصرع طفل رضيع عمره ثلاثة أشهر، وإصابة ستة أشخاص آخرين بجراح، توفيت أحدهم في وقت لاحق متأثرة بجراحها. الشرطة الإسرائيلية أردت السائق أثناء محاولته الفرار

سمعنا أن بعض أعضاء المجلس بدأوا مرة أخرى مناقشة إمكانية اتخاذ مشروع قرار جديد بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. من جانبنا، نتساءل عما إذا كان النموذج الحالي، بعد ما يقرب من ٥٠ عاماً من النزاع، لا يتطلب إعادة النظر في مشاركتنا حتى الآن، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن والجهود الحثيثة للمجتمع الدولي. ينبغي ألا يساور القادة الفلسطينيين والإسرائيليين وشعبهما أي شك - لن يكون هناك على الإطلاق بديل عن اضطلاعهم بمسؤوليتهم الخاصة عن إحداث التغيير اللازم من أجل تحقيق السلام. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم دعمها الكامل لتلك الجهود الجماعية.

وفي الختام، إن الوضع الراهن ليس خياراً مطروحاً. ولن يؤدي المزيد من التأخير في السعي لتحقيق السلام إلا إلى تفاقم النزاع وتعميق الانقسامات. حان الوقت الآن للقيادة الجريئة والالتزام الطرفين الكامل بإجراء مفاوضات هادفة من شأنها أن تتيح إقامة دولتين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. لن يؤدي تجاهل دعوات المجتمع الدولي لإجراء تلك المفاوضات، لأي سبب من الأسباب، إلا إلى توليد المزيد من العنف في المنطقة التي تشهد بالفعل الكثير منه.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر السيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية البالغة الأهمية، وعلى العناصر القائمة على المبادئ التي أثارها، لا سيما موقف الأمين العام الذي يتمثل في ضرورة الوقف الفوري لجميع هذه الأنشطة والسياسات والممارسات غير القانونية من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة، وإغاثتها.

الناجمة عن الصراع المدمر في غزة بالكاد بدأت تلتئم الآن، مع بدء عمل الآلية الثلاثية المؤقتة لإيصال مواد إعادة الإعمار إلى غزة بوساطة الأمم المتحدة. ولا يمكن للأطراف أن تتحمل مرة أخرى اتخاذ إجراءات انفرادية لا تؤدي إلا إلى تأجيج التوترات، وزيادة ترسيخ الريبة والعداء اللذين سادا الصراع المأساوي على مدى عقود. والواقع أن استمرار النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يلحق أضراراً كبيرة بأي إمكانية لتحقيق سلام دائم بين الجانبين، ويجعل الحالة أكثر من أي وقت مضى أقرب إلى الدولة الواحدة.

إن التوترات المستمرة في القدس الشرقية والضفة الغربية لا يمكن فصلها عن الواقع الكبير الذي لا يزال من دون حل. ومثلما أعرب الأمين العام مراراً، فإن أي سلام دائم يتطلب بدء الحوار لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك وضع حد للاحتلال الذي استمر ما يقرب من ٥٠ عاماً، وتلبية الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل على نحو فعال.

أود أن أذكر بأنه في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، خلال الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن المستوطنات، أشار الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك، السيد عمرو موسى، إلى أن مجلس الأمن قبل عامين:

”سجل توافقا واضحا في الآراء على ضرورة إحياء عملية السلام من أجل الهدف الواضح والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها، بالطبع، القدس الشرقية“ (S/PV.5983، الصفحة ٤).

وقد تكرر ذلك التوافق في الآراء في مبادرة السلام العربية وعلى أساس أنه سيكون هناك وقف فوري وكامل للأنشطة الاستيطانية، كما تنص خريطة الطريق. وبعد مرور ثماني سنوات، يجب أن نسأل أنفسنا لماذا لم يجرز تقدم يذكر، وكيف نمضي قدماً بعملية السلام.

إحلال السلام. المدينة هي قلب فلسطين، وكانت تاريخياً المركز الديني، والسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي والثقافي للشعب الفلسطيني على مدى قرون. وحافظت القدس، مسرح النزاع والسلام، دائماً على الهوية العربية والإسلامية، وستواصل ذلك.

بيد أن، القدس تحت الحصار إذ تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومحاولتها الطائشة لتغيير طابعها، وتزييف تاريخها، وتبديل تركيبها الديمغرافية وإلغاء حقوق الفلسطينيين في القدس وارتباطهم بها. إن ما تقوم به إسرائيل من أعمال استفزازية وتحريضية، لا سيما في الحرم الشريف، مكان المسجد الأقصى الشريف وقبة الصخرة يزيد من تأجيج الحالة المتفجرة وتفاقم المشاعر الدينية، وتعميق انعدام الثقة ويهدد بإشعال دورة أخرى من أعمال العنف، بما في ذلك التحريض على النزاع الديني. تلك الأعمال الإسرائيلية غير القانونية تزيد من تأجيج النزاع بشدة وعرقلة التوصل إلى حل سلمي، وتترتب عليها آثار خطيرة. لذلك تلقينا تعليمات من الرئيس محمود عباس بتوجيه انتباه المجلس بشكل عاجل إلى هذه الحالة المتأزمة، في اعتراف كامل بواجبه بموجب الميثاق فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

في عدد لا يحصى من الرسائل الرسمية التي وجهت إلى مجلس الأمن، وفي البيانات المتكررة في هذه القاعة، قمنا بالحث على إيلاء اهتمام دولي جدي للأزمة في القدس الشرقية المحتلة بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية، وأعمالها الاستفزازية. وناشدنا مرارا مجلس الأمن التمسك بقراراته بشأن القدس - بما في ذلك القرارات ٤٤٦ (١٩٧٩)، ٤٥٢ (١٩٧٩)، ٤٦٥ (١٩٨٠)، ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) - كمساهمة عاجلة في خفض حدة التوترات واستقرار الحالة على أرض الواقع كمساهمة طويلة الأجل في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي،

كما نتفق تماماً مع السيد فيلتمان، والعديد من الزعماء الآخرين، بمن فيهم الرئيس باراك أوباما الذي ذكر في معرض كلمته أمام الجمعية العامة، أنه لا يمكن استمرار الوضع الراهن وأنه ليس خياراً. ولهذا تحديداً، قدمنا إلى مجلس الأمن مشروع قرار يعكس فحوى مبادرة الرئيس محمود عباس التي تتضمن عناصر نموذج بإطار زمني لإنهاء الاحتلال. إذا لم نستطع بصورة جماعية إقناع السلطة القائمة بالاحتلال بالتفاوض معنا على إنهاء الاحتلال من أجل إتاحة استقلال دولة فلسطين، وبالتالي تفعيل توافق الآراء العالمي على الحل القائم على وجود دولتين، لن يكون حينها خيار الحل القائم على وجود دولتين حلاً متاحاً بالنسبة لنا. ولذلك، فلا نلومن سوى السلطة القائمة بالاحتلال لعدم استجابتها بطريقة مسؤولة وإيجابية في التفاوض معنا بشأن إنهاء الاحتلال، بحسن نية.

لا تزال إسرائيل تصر على أنها ليست محتلاً وأنه لا توجد أراضي محتلة، وهو ما يتناقض بشكل كامل مع العديد من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والأمم المتحدة، فضلاً عن توافق الآراء العالمي بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، تعتبر أراضي محتلة. إسرائيل لا تنصت ولا تلتزم بإرادة المجلس. ولا تنصت لتلك القرارات، وإذا واصلت عدم الإنصات، لن نمضي قدماً بعملية السلام. بل على العكس من ذلك، سنواجه حالات مثل تلك التي نواجهها اليوم في القدس الشرقية المحتلة.

أشكركم، سيدي، على استجابتكم السريعة لندائنا العاجل وإلى الطلب الرسمي المقدم من الأردن، البلد الممثل للمجموعة العربية في مجلس الأمن، بعقد هذه الجلسة الطارئة لمعالجة الحالة الحرجة في القدس الشرقية المحتلة، التي من الواضح أنها تؤثر على الحالة المتأزمة في بقية فلسطين، وكذلك في المنطقة وخارجها. كانت مدينة القدس، المدينة المقدسة للديانات التوحيدية الثلاث، ولا تزال العامل الرئيسي في

وإسرائيلية، متجاهلة أهميتها المحورية لدى البلدان العربية والأمة الإسلامية - التي تعتبر القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين - فضلاً عن مركزيتها بالنسبة إلى المسيحية.

ومنذ بدأ الاحتلال في عام ١٩٦٧، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم توقف أبداً محاولاتها غير القانونية لإيجاد وقائع ميدانية لتغيير ديمغرافية فلسطين، وطابعها، ووضعها القانوني وجغرافيتها. وقد استهدفت بشكل خاص القدس الشرقية المحتلة بهذه التدابير غير القانونية، وأباحت ودعمت علناً الأعمال غير الشرعية والعنيفة من مستوطنيتها ومطرفيها في المدينة.

لقد استمرت الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية بلا هوادة، بإنشاء المستوطنات وتوسيعها، وبناء الجدار والإعلانات المتكررة بشأن الخطط لإنشاء آلاف الوحدات الاستيطانية الإضافية. والإعلان الأخير في هذا الأسبوع يتعلق ببناء ١٠٠٠ وحدة أخرى. وقد سبقه في مطلع هذا الشهر إعلان متعلق ببناء أكثر من ٦٠٠ وحدة في المدينة، وسبقه إصدار أوامر عسكرية بمصادرة ١٠٠٠ دونم من الأرض الفلسطينية في منطقة بيت لحم، وهكذا دواليك.

إن الوحدة الترابية والسلامة الإقليمية لدولتنا تتعرض كل يوم للتفتيت والتقويض بتلك الإجراءات غير الشرعية، التي تقلص بشكل خطير إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

والسلطة القائمة بالاحتلال واصلت أيضاً مصادرة الممتلكات، بما يشمل الاستيلاء في الأسبوع الماضي على ٣٥ منزلاً فلسطينياً من قبل المستوطنين المتطرفين في ضاحية سلوان المجاورة للقدس الشرقية المحتلة. وقد شرّدت هذه الإجراءات قسراً مئات الأسر الفلسطينية من المدينة، إضافة إلى تشريدتها بتدابير غير شرعية أخرى، تشمل هدم المنازل الفلسطينية، إلغاء الإقامات الفلسطينية والتهديدات بالترحيل القسري

وهو جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي. ونذكر تحديداً قرار المجلس بشأن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، "لتغيير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها وبخاصة القانون الأساسي بشأن القدس الذي سن مؤخرًا، لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فوراً" (القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الفقرة ٤).

وعلاوة على ذلك، نشير إلى قرار المجلس،

"أن سياسة إسرائيل وممارستها المتمثلة في إقامة مستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ليس لها أساس قانوني وتشكل عقبة خطيرة أمام التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط" (القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، الفقرة ١).

ويدعو المجلس إسرائيل إلى "التوقف، على أساس عاجل، عن إقامة المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس" (القرار ٤٦٥ (١٩٨٠)، الفقرة ٦).

فهل نُفّدت القرارات؟ من الواضح أن الإجابة هي "كلا". فإسرائيل تواصل القيام بعكس ذلك تماماً.

فبينما يسعى الباقون منا إلى السلام ويجربون أية وكل مبادرة تهدف إلى إنهاء هذا الاحتلال العسكري منذ نحو ٥٠ سنة، وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تقوم إسرائيل بدل ذلك ببسط وتكريس نفوذها غير الشرعي على القدس الشرقية وبقيّة فلسطين المحتلة عبر سياسات وتدابير غير قانونية لا تُحصى.

علاوة على ذلك، إن إسرائيل لا تنفي أن القدس الشرقية محتلة وترفض الاعتراف بحقوق الفلسطينيين أو وجودهم أو تاريخهم في ما يتعلق بالمدينة فحسب، بل تسعى بنشاط أيضاً إلى إنكار تلك الحقوق وتوصيف القدس بأنها مدينة يهودية

الإجرامية الأخيرة التي شنت عليه، إضافة إلى جميع التدابير الأخرى للعقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل على شعبنا، أو وجدت حالة متفجرة، ستزداد تدهوراً، وستكون لها عواقب وخيمة إذا تُركت بدون معالجة.

إن كون الحالة غير قانونية وغير مستدامة وتدمر آفاق السلام ليس مجرد رواية أو رؤية فلسطينية. فقد اعتبرها المجلس كذلك، بالاستناد إلى مبدأ ميثاق الأمم المتحدة المتمثل في عدم القبول بالاستيلاء على الأرض بالقوة، وإلى بنود القانون الدولي ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر بشدة الأنشطة الاستعمارية بين محظورات أخرى. ومواقف محكمة العدل الدولية والجمعية العامة واضحة جداً أيضاً في هذا الصدد. علاوة على ذلك، إن توافق الآراء الدولي ثابت بشأن عدم شرعية المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية ووضع مدينة القدس، بما يشمل عدم الاعتراف بالأدعاءات الإسرائيلية بالسيادة على القدس الشرقية، والاتفاق على أنها أرض محتلة، وتبقى جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عدوانياً منذ عام ١٩٦٧.

إن المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، يجب أن يوجه رسالة واضحة ويؤكد مجدداً موقفه الراسخ وتوافق الآراء الدولي. وعلى المجلس أن يضطلع بمسؤوليته ويضع حداً لهذه الحالة غير الشرعية، ذات الأبعاد السياسية والدينية والأمنية الواسعة والخطيرة.

فيجب إرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على أن توقف فوراً و كلياً أنشطتها الاستيطانية غير الشرعية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن توقف كل استفزاز وتحريض في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية وضد الشعب الفلسطيني وقيادته. كما يجب إرغامها على الامتثال للقانون الدولي، بما يشمل اتفاقية جنيف

لآلاف البدو اللاجئين الفلسطينيين، الذي سيشكل انتهاكاً لحقوقهم الإنسانية.

والسكان الفلسطينيون في القدس الشرقية يعانون أيضاً أعمال عنف مستمرة وتمييزاً وعنصرية موجهة ضدهم من المتطرفين الإسرائيليين، الذين يواصلون اعتداءاتهم على المدنيين الفلسطينيين، بما يشمل عمليات القتل والاعتداءات ومحاولات اختطاف الأطفال، فضلاً عن مهاجمة المقدسات الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك تخريب وتدنيس عدة مساجد وكنائس في المدينة.

والقوات الإسرائيلية المحتلة والمتطرفون اليهود يواصلون أيضاً تنفيذ اقتحامات لحرم المسجد الأقصى، والاعتداء على المصلين الفلسطينيين. والمسؤولون الإسرائيليون، بمن فيهم رئيس الوزراء وأعضاء حكومته، مستمرين في تنافسهم البشع ليروا من يمكنه أن يستفز بفعالية قصوى المشاعر الفلسطينية والإسلامية، بتوجيه خطاب خطير وإطلاق عبارات التحريض والكرامية بمعدل ينذر بالخطر.

ويتواصل الاستفزاز عبر محاولات لإقرار تشريع لتغيير الوضع الراهن للمدينة المقدسة. وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل أعمال الحفر وشق الأنفاق في المدينة، بما في ذلك قرب المقدسات وتحتها، مما يهدد سلامتها وأسسها وقديستها. والقيود الصارمة المفروضة على الوصول إلى المدينة، والتي تؤثر على الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين، تُعيق بشدة حرية العبادة والتنقل، بينما يتواصل إغلاق المؤسسات الفلسطينية في المدينة.

إننا ندين بقوة ووضوح جميع هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية فلسطين المحتلة. وهذه السياسات والتدابير غير القانونية، إلى جانب الحصار غير الشرعي والمستنكر المفروض على شعبنا في قطاع غزة، الذي يعاني معاناة قاسية نتيجة الأثر الكارثي للحرب الإسرائيلية

المرتبطون بالقاعدة هجوما على سوق مركزية، مما خلف ٤٢ قتيلا و ١٥٠ مصابا. وفي سوريا، قتل وأصيب ٥٠٠ شخص خلال سبعة أيام من عمليات النظام للقصف الجوي. وفي إيران، أعدمت امرأة عمرها ٢٦ عاما تسمى ريجانة جباري لقتلها رجلا حاول اغتصابها. وفي المملكة العربية السعودية، حكم على ثلاثة محامين بالبقاء وراء القضبان لثمان سنوات على تغريد رسائل أدت إلى "تقويض النظام القضائي". وذلك حكم مخفف نسبيا في المملكة العربية السعودية، التي قطعت رؤوس ٥٩ شخصا حتى الآن في هذا العام.

ومعظم ملايين الرجال والنساء الذي يضطهدون في منطقتنا يتجاهلهم مجلس الأمن تجاهلا كاملا. فهم ينحون جانبا لإفساح المجال لسرد مطول لأنصاف الحقائق والأساطير والأكاذيب المباشرة بشأن إسرائيل. وأنا موجود هنا لأنقل حقيقة بسيطة واحدة: إن أفراد شعب إسرائيل ليسوا محتلين، ونحن لسنا مستوطنين. فإسرائيل هي وطننا والقدس هي العاصمة الأبدية لدولتنا ذات السيادة. وتوجد العديد من التهديدات في الشرق الأوسط، ولكن وجود المنازل اليهودية في الوطن اليهودي لم يكن إطلاقا أحد هذه التحديات. بيد أن تلك هي المسألة التي اجتمعنا لمناقشتها اليوم. ومن الأمور البالغة الدلالة أن المجتمع الدولي يعرب عن سخطه حينما يبيّن اليهود منازل في القدس، ولكنه لا يتفوه بكلمة حينما يقتل اليهود لأنهم يعيشون في القدس. إن النفاق لأمر مريع.

لقد قلت من قبل وأقول مرة أخرى: إن العائق الرئيسي أمام تحقيق السلام ليس المستوطنات. فتلك مجرد ذريعة لكي يتجنب الفلسطينيون تقديم تنازلات مؤلمة. والعائق الرئيسي لإحلال السلام هو رفض العالم العربي الاعتراف بأن إسرائيل هي الدولة الوطنية للشعب اليهودي - ورفضه الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي.

وعلى مر التاريخ، ظلت القدس عاصمة لشعب واحد وشعب واحد فقط - وهو الشعب اليهودي. إنني أحمل إنجيلا

الرابعة، والالتزام بمسار السلام. وإذا أخفق هذا المسار، فيجب مساءلة إسرائيل بشكل كامل على جرائمها عرقلتتها للسلام. إنَّ القدس تجسيد مؤلم لاحتلال إسرائيل العدواني ورفضها التام للسلام.

بيد أننا، لالتزامنا العميق بالسلام، لا نزال نصر على أن تصبح القدس تجسيدا لعزمنا المشترك على تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع قيام دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والمتصلة الأراضي والديمقراطية، وعاصمتها القدس، التي تعيش بسلام والأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

ولذلك نكرر مناشدتنا أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي دعم مبادرتنا واتخاذ قرار يؤكد مجددا على المعايير الأساسية لحل الدولتين وتحديد إطار زمني لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف. وستشكل تلك التسوية إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى إنقاذ آفاق السلام والإسراع بتحقيقه، بهدف التبشير في نهاية المطاف بواقع جديد تكون فيه القدس عاصمة مشتركة للسلام وفتح حقبة جديدة لشعبينا وللمنطقة بأكملها.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لم يكذبني أسبوع منذ أن اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7281). ويخيل للمرء أننا نجتمع من جديد اليوم للتصدي لتفشي أعمال العنف وسفك الدماء الذي تبثلى به المنطقة الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب. وفي نهاية المطاف، شهدت الأيام القليلة الماضية معاناة لا مثيل لها. ففي العراق، اقتحم مفجر انتحاري سيارته نقطة تفتيش أمنية وقتل ٣٨ شخصا. وفي لبنان، شن المتشددون

عاصمة الشعب اليهودي لوقت طويل قبل أن يؤلف هوميروس الإلياذة، وقبل أن ينشئ رومولوس وريموس روما، وقبل أن يتخاض جيوش الاسكندر الأكبر الشرق الأوسط.

والقدس مشبعة بالتاريخ اليهودي. وفي مسعى لمحو جميع آثار العلاقات الدينية والتاريخية بين القدس وجبل الهيكل، تقوم الأوقاف بشكل متعمد بتدمير الأدلة الأثرية. وأنتم جميعا تعلمون ذلك. والأمم المتحدة تعلم. هل هي موجودة؟ هل تقول شيئا؟ بل إنهم أحضروا أسطولا من الجرافات ونقلوا ٦٠٠٠ طن - وليس، لتعلموا، كمية ضئيلة - ٦٠٠٠ طن - من التربة من الركن الجنوبي الشرقي لجبل الهيكل، الذي يعرف أيضا بإسطبلات سليمان. وبكل ملء مجرفة يحاولون كنس آثار التاريخ اليهودي. ولكن المرء ليس بحاجة إلى وجود مؤسسة للبحوث في الأمم المتحدة لكي يفهم ذلك.

وإذا أراد الفلسطينيون أن يؤمنوا مستقبلا أكثر إشراقا، عليهم وقف إعادة كتابة التاريخ وبدء صنع التاريخ بتحقيق السلام. وعليهم التخلي عن الخطاب المدمر. ولا يمكن لأي شعب أن يبني مستقبلا مشرقا إلا إذا تصالح مع الماضي. وإلا، فإنه سيبقى مكبلا بأغلال الرفض والكراهية وسيورث الجيل المقبل تركة للعنف والتعصب.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مناحيم بيغن إنه إذا قال أي عدو إنه يسعى لتدميرنا، فصدقوه. ولا تشكوا في صدقه للحظة واحدة. فإذا كان التاريخ قد علم الشعب اليهودي أي شيء، فقد علمنا أن علينا أن نأخذ جميع الدعوات إلى تدميرنا مأخذ الجد. ويدعو ميثاق حماس للإبادة الجماعية إلى تدمير إسرائيل وقتل اليهود على نطاق العالم. وبعض من في هذه المنظمة لا يتحلون بالشجاعة لذكر حماس باسمها، ناهيك عن إدانة الجماعة الإرهابية على جرائمها. وحماس تستهدف عمدا مدنيينا بتفجير الحافلات والمطاعم واختطاف المراهقين وقتلهم وإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية وبناء أنفاق الرعب التي تمتد إلى داخل مدننا.

يحكي تفاصيل فترة ٤٠٠٠ عام للتاريخ اليهودي في أرض إسرائيل. وفيه نقرأ عن أجدادنا - إبراهيم وإسحق ويعقوب - الذين تجولوا في الهضاب المتموجة للقدس. ونقرأ عن الملك داوود، الذي وضع حجر الأساس لقصره قبل أكثر من ٣٠٠٠ عام. وذلك هو الملك داوود المنحدر من بيت لحم وليس الملك داوود المنحدر من الأراضي المحتلة. وفي الإنجيل نقرأ عن الملك سليمان، الذي بنى المعبد الأول.

إن القدس وعد إلهي للشعب اليهودي. وبعد تدمير معبدا والمنفى البابلي، قاد نيهيميا الزعيم اليهودي العظيم الشعب اليهودي للعودة إلى فلسطين قائلا:

”بعد ذلك صليت لإله السماء...دعني أعود إلى المدينة في جودا، القدس، حيث دفن أسلافي لكي أعيد بناءها.“

إن القدس محورية لهويتنا ولتقاليدنا. وورد اسم المدينة المقدسة أكثر من ٩٠٠ مرة في الإنجيل. وفي أيام العطلات نغني - ”العام المقبل في القدس“. وعلى مدى آلاف الأعوام، وخلال الاضطهاد والمجازر وعمليات الطرد والحروب المقدسة والتشهير بالسلالة والمذابح، كان اليهود يوجهون قلوبهم في الصلاة نحو القدس. ولا يمكن إنكار الصلة بين الشعب اليهودي وعاصمتنا. وليس بوسع أي شيء تقولونه هنا، سيدتي الرئيسة، أن يغير ذلك.

والقدس هي جبل صهيون وجبل موريا وجبل الهيكل. والسير في ذلك المكان يعني تعقب خطى أجدادنا والإحساس بآمال الشعب اليهودي وأحلامه. وامتلك الفلسطينيون وغيرهم الجرأة ليتهمونا بمحاولة تغيير الطابع اليهودي التاريخي لمدينتنا القديمة. حقا؟

وحقيقة الأمر أنه كان للقدس طابع يهودي لفترة طويلة قبل أن يكون لمعظم المدن في العالم أي طابع. فقد كانت

لإدانة الهجوم الذي خلف رضيعا عمره ثلاثة أشهر قتيلا. وبدلا من محاولة إطفاء لهيب الصراع، تصب القيادة الفلسطينية الزيت على النار. أولا، هي تحرض على العنف بخصوص جبل الهيكل، ثم تهرع إلى مجلس الأمن للشكوى من العواقب. وإذا لم يكن ذلك صناعة أزمة، فلا أعرف ما يكون إذن.

فلنحاول اتباع المنطق هنا. لقد حول المتطرفون الفلسطينيون جبل الهيكل إلى ساحة قتال بإلقاءهم للحجارة وقنابل المولوتوف على الزوار والشرطة. ويشار إلى ذلك بعبارة: إلقاء الحجارة "المزعوم". إلقاء حجارة مزعوم؟ لماذا، يمكننا بناء محجر كامل من الحجارة التي يُزعم أنها أُلقيت. وهم، بقيامهم بذلك، يمنعون المسلمين من الصلاة في مكائهم المقدس. وتضطر الشرطة الإسرائيلية لتعريض أفرادها للخطر لاستعادة الهدوء، ثم يأتي الفلسطينيون إلى مجلس الأمن ليشتكوا من الأنشطة الإسرائيلية الجارية في جبل الهيكل. هل تجدون صعوبة في اتباع هذا المنطق؟ بالتأكيد، أنا أجد صعوبة في ذلك، ولكن بوسعي أن أقول لكم إن التصرفات غير المسؤولة للقيادة الفلسطينية هي سبب كل ذلك.

لقد تجرأ الفلسطينيون على القدوم إلى المجلس والتحدث عن الحريات الدينية. اسمحوا لي أن أوضح لكم، سيدتي، إلى أي مدى تهتم السلطة الفلسطينية بالأماكن المقدسة. فلنأخذ شيتشم التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية منذ عام ١٩٩٥. تضم شيتشم قبر النبي يوسف المذكور في التوراة. فقد اقتحم مخربون فلسطينيون المكان المقدس وأحرقوا كتب الصلوات اليهودية وحولوا المبنى إلى ركام.

وفي بيت لحم، التي تخضع أيضا للسلطة الفلسطينية، نهب متطرفون عنيفون كنيسة المهدي، وهي أحد أقدس الأماكن المسيحية، ودنسوها. ونتيجة للاضطهاد الذي يتعرض له السكان المسيحيون، فقد انخفض عددهم في المدينة بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا.

هذه هي حماس. فماذا عن زعيم السلطة الفلسطينية، الرئيس عباس؟ حسنا، إنه السبب وراء جلسونا هنا اليوم. أترون، إنه ينسق حملة لتشويه سمعة إسرائيل، ويبدو مجلس الأمن راغبا في أن يطعن من الخلف. وأود أذكر المجلس بالوجه وراء الإتهامات التي استمع لها اليوم.

لقد كتب الرئيس الفلسطيني عباس أطروحة تنكر وقوع محرقة اليهود، وهو يعلم الأطفال الفلسطينيين أن يكرهوا إسرائيل.

ويجري تنشئة أجيال من الأطفال الفلسطينيين، في المدارس والمساجد ووسائل الإعلام، على كراهية الإسرائيليين واليهود وتشويه سمعتهم وتجريدهم من إنسانيتهم. وقد شن الرئيس عباس، في ملاحظاته أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/69/PV.12)، وهو ما سمعه الجميع هنا، هجوما تغذيه الكراهية، متهما إسرائيل بارتكاب أسوأ الجرائم، بما في ذلك الإبادة الجماعية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، دعا الفلسطينيون إلى منع اليهود من زيارة جبل الهيكل باستخدام "كل الوسائل الضرورية". هل هذه كلمات قائد ملتزم بصنع السلام؟ لم أسمع ذلك في الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان. وهذا ليس مجرد كلام عام، من الطرفين. وقد جرى بث تسجيل مصور لملاحظاته البغيضة على التلفزيون الرسمي للسلطة الفلسطينية ١٩ مرة في ٣ أيام. إنه ليس شخصا غير مهم، أو من الدرجة الثانية. وكانت نتائج تلك التصريحات التحريضية فورية تقريبا. فقد أثار المئات من العرب الشعب في القدس وألحقوا أضرارا بخط السكك الحديدية، وقاد إرهابي من حماس سيارته بسرعة مفرطة وتعمد الاصطدام برصيف محطة قطار في القدس، مما أسفر عن مقتل شخصين.

هل عبر الرئيس عباس عن غضبه أو ندمه على أعمال القتل التي لا مبرر لها؟ بالطبع لا. فليس لديه ما يكفي من الشجاعة

دخول المسجد وساحته ما لم يكن هناك خطر وشيك على الموقع وزواره.

ويقوم الفلسطينيون، من ناحية أخرى، بكل ما في وسعهم لتأجيج التوترات. فقد انتهكت الأوقاف اتفاق الوضع الراهن بتقييدها الوصول إلى أقدس مكان في الدين اليهودي، وهو المكان الذي تؤمن بأن الله بدأ الخلق فيه، وحيث جلب إبراهيم ابنه إسحاق، وحيث نام يعقوب ورأى الملائكة في المنام.

واليوم، يواجه أي يهودي يرغب في زيارة المكان المقدس خطر العنف. ولكن إذا كان المجلس لا يصدقني. فقد قالت حنان عشراوي، وهي عضو بارز في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في وقت سابق من هذا الشهر، وهذا أيضا أمر يسهل التأكد منه، إن السماح لليهود بزيارة جبل الهيكل هو "إعلان حرب على الإسلام".

إن هذه كلمات غير مسؤولة لشخص يحاول إشعال حرب دينية. فالمرء لا يجب أن يكون كاثوليكيًا ليزور الفاتيكان. ولا يجب أن يكون يهوديًا لزيارة الجدار الغربي. ولكن الفلسطينيين يريدون أن يأتي اليوم الذي يُفتح فيه جبل الهيكل للمسلمين وهدمهم. ولن يحدث ذلك.

إنني أخطب المجلس اليوم بصفتي ممثلًا فخوريًا للدولة اليهودية وللشعب اليهودي، وهو شعب يرجع ارتباطه بأرض إسرائيل وعاصمتها الأبدية القدس إلى ما قبل ٤٠٠٠ سنة تقريبًا. وإنني فخور بتمثيل شعب عريق بقي بعد فناء الإمبراطوريات الأشد بطشًا في التاريخ. أين سفير بابل؟ أين سفير قيصر روما؟ أين سفير بلاد ما بين النهرين؟ لقد أصبحوا جزءًا من التاريخ، فيما لا تزال نحن، الشعب اليهودي، نقف شامخين أمام محن واختبارات الزمن. إننا أمة لها جذور عميقة في الماضي وتعلق آمالًا مشرقة على المستقبل.

لقد حان الوقت لأن يدرك الفلسطينيون أن أبناء إبراهيم، جميع أبناء إبراهيم، من اليهود والمسيحيين والمسلمين على حد

وليس الفلسطينيون وهدمهم هم الذين اعتدوا على الحريات الدينية. وأود أن أذكر المجلس بأنه خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧، كانت القدس تحت الحكم الأردني. وكانت القدس مقسمة وكان بوسع الجميع دخولها وزيارتها أقدس الأماكن اليهودية، باستثناء اليهود. فقد حُرِّموا من دخولها. وبعد انتصار إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧، أعادت إسرائيل توحيد القدس. ومنذ ذلك الحين، تمكّن الجميع، وأنا أعني الجميع، بغض النظر عن دينهم وجنسياتهم من زيارة الأماكن المقدسة في المدينة. وبينما انتصرنا وسيطرنا على كامل القدس، مدت إسرائيل يدها إلى العالم الإسلامي لتحقيق السلام. ووفقًا للوضع الراهن الذي جرى التوسط بشأنه بين إسرائيل وهيئة الأوقاف، من حق المسلمين دخول المدينة والصلاة في أماكنهم المقدسة، في حين يُسمح لأتباع جميع الأديان الأخرى بالوصول إلى جبل الهيكل. وظل الحال كذلك حتى بضع سنوات مضت

وخطت إسرائيل خطوة أخرى في ما يتعلق بالحريات الدينية، حيث قررت عدم السماح لليهود بالصلاة في الموقع. وأريد أن أتأكد من فهم المجلس لذلك. إن جبل الهيكل هو أقدس مكان في الدين اليهودي، ولكننا كنا على استعداد لتقييد حرياتنا من أجل إحلال السلام. هل يمكن أن يخطر ببالكم أن دولة أخرى يمكن أن تقبل بمثل هذه التسوية؟ وهل يمكن أن يخطر ببالكم أن يقدم دين آخر مثل هذه التضحية؟.

إن القدس موحدة اليوم تحت السلطة الإسرائيلية، موحدة للمسلمين، وموحدة للمسيحيين، وموحدة لليهود. وكما أكد رئيس الوزراء نتنياهو في هذا الأسبوع،

"إننا نحافظ على الوضع الراهن ونسمح بوصول الجميع إلى الأماكن المقدسة، وسنواصل القيام بذلك".

وتقوم إسرائيل بكل ما في وسعها لتقليل التوتر إلى حده الأدنى. وحتى عندما تندلع أعمال شغب، تمتنع قوات الأمن الإسرائيلية - التي تعمل بالتنسيق مع الحكومة الأردنية - عن

ولا بد أن يلتفت العالم إلى خطورة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديدًا في القدس الشرقية، حيث ما زالت إسرائيل ماضية ودون هوادة في توسعها الاستيطاني، وفي انتهاكها لحرمت الأماكن الدينية التي بينا للمجلس عدة مرات عدم مشروعيتها ومخالفتها الصريحة لأحكام القانون الإنساني الدولي، وبالأخص قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وسيستمر الأردن في تسخير كافة إمكانياته في الدفاع عن القدس والحفاظ على المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة ورعايتهما والحيلولة دون المساس بهما.

وفي الوقت الذي أجمع فيه العالم على ضرورة وقف الإجراءات الإسرائيلية الأحادية، وعلى خطورة تزايد التوتر في القدس الشرقية، يقوم المسؤولون الإسرائيليون باتخاذ خطوات ممنهجة لاستفزاز الملايين في العالمين العربي والإسلامي، وآخرها قيام رئيس بلدية القدس، نير بركات، صباح يوم الثلاثاء باقتحام المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة محاطاً بقوات الأمن الإسرائيلية، لا بل صعد إلى قبة باب الرحمن ودنسها، في أول جولة يقوم بها رئيس بلدية القدس الغربية في الحرم الشريف.

ويحذر الأردن من مناقشة الكنيست الإسرائيلي لقوانين تهدف إلى تقسيم المسجد الأقصى وتحاول فرض سيادة إسرائيل على القدس، وهي إجراءات لا تخالف القانون الإنساني الدولي فحسب، بل تخالف قرارات المجلس، بما فيها القرارات ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، ناهيك عن استمرار اقتحامات قطعان المستوطنين والمتطرفين والجنود والمسلحين بشكل مستمر لساحات المسجد الأقصى، ومنع المصلين من الوصول إليه، والاعتداءات المباشرة ضد موظفي الأوقاف وضد القيادات الإسلامية والمسيحية والاعتقالات والإصابات التي تحدثها الاقتحامات، واستمرار الحفريات في بلدة القدس القديمة المحتلة

سواء، ليس محكوما عليهم بالعيش معا في حالة حرب، ولكن مُقدر لهم بدلا من ذلك أن يعيشوا معا في سلام.

إن إسرائيل ستواصل السعي إلى إحلال السلام وتحقيق نبوءة أشعيا:

”على أسوارك يا اورشليم، أقمت حراسا لا يسكتون كل النهار وكل الليل على الدوام. يا ذاكري الرب لا تسكتوا“ (الكتاب المقدس، أشعيا ٦٢: ٦)

لن تصمت إسرائيل أبدا. وسنقف حراسا وسنحمي القدس، ليس للشعب اليهودي وحده، ولكن للناس من جميع الأديان. لذلك، أقدم اليوم هذا الوعد من شعب أرض الميعاد: تحت أنظارنا، ستظل القدس، العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، مدينة حرة ومفتوحة أمام جميع الناس وفي جميع الأوقات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد الحمود (الأردن): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بالشكر على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة الطارئة التي طلب الأردن عقدها بالتنسيق مع الأشقاء الفلسطينيين لمناقشة التطورات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديدًا القدس.

تواجه القدس اليوم مخاطر تصعيد وتعنت حكومة إسرائيل، وتعصب واستفزاز مشرعيها، وتطرف وهمجية مستوطنها، ويتهددها سياسة إسرائيلية ممنهجة وغير قانونية تهدف في صميمها إلى تغيير الوضع الراهن وطمس الطابع الديني والتراثي للمدينة المقدسة، وتغيير تركيبها الديموغرافية. وتلك السياسات الإسرائيلية التي تهدد القدس المحتلة تخضع لأهداف داخلية تعبوية ضيقة وتحريضية تبعد إسرائيل عن معسكر السلام وتندّر بحلقات دموية جديدة من العنف والكرهية، وسيكون لها ارتدادات على المنطقة وعلى العالم بأسره.

تقرير المصير من خلال أعمالها الاستيطانية ومصادرتها للأراضي وتهجيرها للفلسطينيين ونقل سكانها للأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد اعتبرت المحكمة انتهاك إسرائيل لحق تقرير المصير انتهاكاً للالتزامات الدولية الجماعية. وبالتالي، من واجب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يعمل على وقف الانتهاكات، وألا يعترف بالوضع غير القانوني الناشئ عن تلك الانتهاكات.

ويدعو الأردن مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته القانونية في وقف هذه الانتهاكات الإسرائيلية لحق تقرير المصير والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن الإجراءات الإسرائيلية التي ذكرناها اليوم لا تعكس رغبة إسرائيل في تحقيق السلام، بل تهدد حل الدولتين، وهو الحل الوحيد للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي يحظى بإجماع العالم. وهو المدخل للسلام الشامل في المنطقة وفقاً للمرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية بجميع عناصرها. ولا بد أن يجسّد حل الدولتين ودون إبطاء من خلال استئناف مفاوضات جادة ومنضبطة ومحكومة بمؤشرات أداء وإطار زمني، على أن يواكبها امتناع كامل عن جميع الإجراءات الأحادية الجانب، غير القانونية أصلاً، التي قد تعيق سير هذه المفاوضات أو تقوضها أو تستهدف استباق نتائجها من خلال محاولات لتغيير الوضع الراهن أو الأوضاع القانونية للأراضي الفلسطينية المحتلة كلها، بما فيها القدس الشرقية.

وفي الختام، فإن من يخسر الحجة القانونية والسياسية يحاول اللجوء إلى ادعاءات التاريخ والدين، وجميعنا يعلم أن لكل الأمم تاريخها وديانها التي يمكن أن تتحجج بها وبمبادئها، ويمكنها إجابة مندوب إسرائيل على ادعاءاته هذه بالعديد من الوسائل والحجج. لكن السلام والأمن والعدالة لا تتحقق بالحجج الدينية والتاريخية. ولو كان الأمر كذلك، لتغيرت حدود الدول عشرات، بل مئات المرات. ومن يريد السلام

ومحيطها على يد جمعيات استيطانية، وكذلك منع الأوقاف من تنفيذ مشاريع ترميم داخل المسجد الأقصى المبارك.

ويحدثنا ممثل إسرائيل حالياً عن الحريات التي تقوم بها إسرائيل في الأماكن المقدسة. وهذه مجرد أمثلة على ما تفعله إسرائيل. وعلى إسرائيل أن تتوقف فوراً عن جميع إجراءاتها الأحادية في القدس الشرقية، حيث يقع على عاتقها مسؤولية عدم تغيير الوضع على الأرض.

والأردن سيستمر في التصدي للانتهاكات الإسرائيلية في الحرم القدسي الشريف بكل السبل، بما فيها السياسية والدبلوماسية والقانونية، من منطلق الوصاية الأردنية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، والتي يتولاها جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، والدور الأردني الخاص بالمقدسات الإسلامية الذي اعترفت به إسرائيل بموجب المادة 9 من معاهدة السلام.

ومن الواضح أن إسرائيل غير عابئة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أحكام القانون الإنساني الدولي، وتتحدى دعوات المجتمع الدولي المستمرة لوقف جميع أنشطتها الاستيطانية. فلقد وافقت الحكومة الإسرائيلية، كما يعلم أعضاء المجلس جميعاً، على بناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية الجديدة في القدس الشرقية، ومصادرة منازل الفلسطينيين وأراضيهم وترحيلهم.

وإذ يدين الأردن جميع تلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فإنه يعيد التذكير بأنها تعد خرقاً واضحاً للقانون الدولي، كما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل (انظر A/ES-10/273). وهذه خروقات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أن أؤكد هنا على ما ورد في فتوى المحكمة في قضية الجدار، وهو أن إسرائيل تنتهك حق الشعب الفلسطيني في

ويعد الالتزام المتواصل من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين بالحفاظ على الوضع الراهن التاريخي في الموقع المقدس أمر بالغ الأهمية. وستكون أي قرارات أو إجراءات لإحداث تغيير أمرا استفزازيا وخطيرا على حد سواء. ونحث قادة جميع الأطراف الثلاثة على ممارسة القيادة الحازمة، وعلى العمل معا بصورة تعاونية من أجل خفض حدة التوترات وردع العنف، والتخفيف من القيود المفروضة على المصلين المسلمين، وتنشيط آليات وعلاقات التنسيق الطويل الأمد التي عملت على مدى عقود على الحفاظ على الوضع التاريخي القائم حيث إنه يتعلق بممارسة الشعائر الدينية والوصول إلى الموقع. ولا غنى عن هذه الترتيبات من أجل الحفاظ على الهدوء في هذه الأماكن الهامة والمقدسة.

أما الخطط التي أعلنت عنها إسرائيل مؤخرا بشأن تنفيذ مشروع إنشاء أكثر من ١٠٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية، فهي مدعاة للقلق البالغ. وإلى جانب تلك التطورات الأخيرة، فقد شهدنا أيضا تقارير تفيد باجتماع السلطات الإسرائيلية اليوم ومناقشتها الموافقة على عشرات المشاريع الهادفة إلى توسيع نطاق الهياكل الاستيطانية الأساسية في الضفة الغربية، بما في ذلك توسيع شبكة المياه والكهرباء، وإنشاء الطرق، إلى جانب إضفاء الشرعية على ما يسمى البؤر الاستيطانية التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية ذاتها غير قانونية.

إن الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء تلك التطورات. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن القيام بالأعمال الاستفزازية، بما في ذلك النشاط الاستيطاني الذي تقوم به السلطات الإسرائيلية. فالنشاط الاستيطاني لن يؤدي إلا إلى تصاعد حدة التوترات في الوقت الذي يتسم بالفعل بما يكفي من التوتر. وترى الولايات المتحدة أن النشاط الاستيطاني غير مشروع. وقد أعربنا بوضوح عن معارضتنا للخطوات الانفرادية التي قد تحكم مسبقا على مستقبل القدس، كما

والأمن لبلده عليه أن يحترم سيادة القانون، وأبسط حقوق الآخرين التي أقر بها المجتمع الدولي كله إلا إسرائيل.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

يساورنا قلق بالغ إزاء تدهور الحالة في القدس، ولا سيما على مدى الأسبوعين الماضيين. إننا نعيش في وقت يواجه فيه الشرق الأوسط اضطرابات كبيرة إنه وقت يتطلب قيادة شجاعة؛ وقت يتطلب اتخاذ خيارات صعبة - خيارات تعزز السلام والاستقرار والأمن. إنه وقت يدعو إلى اتخاذ قرارات مسؤولة من جانب القادة والشعب في الجانبين، فضلا عن المجتمع الدولي، من أجل تحقيق أهداف الأمن والسلام.

أما الإجراءات التي تعكر أجواء السلام وتواصل تفويض الثقة على كلا الجانبين، فلا تزيد الحالة الراهنة إلا صعوبة. وما فتئنا نحث الجميع على الامتناع عن الأعمال التي لن تؤدي إلا إلى زيادة تصعيد التوترات، بما في ذلك النشاط الاستيطاني والخطاب الذي لا طائل منه من جانب الطرفين.

وفي وقت يتوق فيه الكثيرون لوجود علامات على إحراز تقدم نحو السلام، فإن تدهور الحالة في القدس أمر يثير قلقا بالغا. ومن الصعب تصور مواقع أكثر حساسية من تلك الموجودة في القدس، ونشعر اليوم بقلق كبير إزاء التوترات الأخيرة في محيط جبل الهيكل/الحرم الشريف. ومن الأهمية بمكان أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس، وأن تمتنع عن الأعمال والتصريحات الاستفزازية، وأن تحافظ على الوضع القائم التاريخي المتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف قولا وفعلا. وهذا هو سبب البيانات الأخيرة التي أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو التي أعرب فيها عن التزامه بالحفاظ على الوضع القائم هناك، وعن الأهمية البالغة لعدم إحداث أي تغييرات في الموقع. ونحن نرحب بتعليقاته.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

اجتمعنا قبل أسبوع في هذه القاعة (انظر S/PV.7281) لنلاحظ أن المدى الذي وصل إليه تهديد الحل القائم على وجود دولتين إنما هو نتيجة للحرب التي شنت في تموز/يوليه وآب/أغسطس، التي أدت إلى حالة إنسانية حرجة في غزة، التي تعرضت للدمار إلى حد كبير، وتفاقم التوترات في عين المكان في القدس والضفة الغربية. ومع ذلك، فإن هذا الحل يواجه أيضا تهديدا نتيجة الافتقار إلى آفاق سياسية من أجل الوفاء بتطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين.

وقد كررت فرنسا على مدار عدة أشهر القول بأن الحالة الراهنة لا يمكن أن تستمر. وقد شهدنا مرة أخرى طوال الأسبوع الماضي أدلة خطيرة، ولا سيما في القدس الشرقية. وندين العمل الإجرامي الذي وقع في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، موديا بحياة شخصين وإصابة سبعة آخرين من المدنيين. كما ندين العنف الذي ارتكبه مجموعات المستوطنين ضد الفلسطينيين، وأخيرا ندين التخطيط لبناء أكثر من ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية، وقرار بناء أكثر من ٢٦٠٠ وحدة سكنية في غيفات حماتوس، التي نعلم جميعا أنها منطقة حساسة بشكل خاص، حيث سيتم بناء مستوطنة جديدة للمرة الأولى منذ ١٥ عاما.

أما الوتيرة المتعنتة لبناء المستوطنات - وهو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي - فتؤكد أن الوضع الراهن لا وجود له. ففي كل يوم تتدهور الحالة وتزيدنا ابتعادا عن إمكانية وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويجب أن نستخلص النتائج الضرورية. فهذه الأعمال تتنافى مع السلام ولا تقوم سوى بتأجيج التوترات، في حين أن ما نحتاج إليه هو مناخ من الحوار. وعلى نحو أكثر تحديدا، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء اندلاع التوترات الأخيرة، وزيادة الأعمال

أوضحنا معارضتنا لأي محاولات أحادية الجانب للاحتيال على العمل الشاق الذي تؤديه المفاوضات.

وفي ضوء تلك الخلفية، تستمر دورة العنف. فالهجوم الذي وقع على محطة الترام في القدس الأسبوع الماضي مخلفا مقتل طفل من مواطني الولايات المتحدة كان أمرا منافيا للضمير. وندين هذا الهجوم بأشد ما يمكن من عبارات. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرة الطفل الذي قتل، والضحية الثانية التي استسلمت لجراحها. كما نود أن نعرب عن تعاطفنا مع المصابين في الهجوم، متمنين لهم الشفاء التام.

كما نعرب الولايات المتحدة عن أعمق التعازي لأسرة المواطن الأمريكي البالغ من العمر أربعة عشر عاما الذي قتلته قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء الاشتباكات التي اندلعت في سلواد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وقد دعونا السلطات الإسرائيلية إلى إجراء تحقيق يتسم بالسرعة والشفافية في هذا الحادث، وتوقع منها القيام بذلك. وفي هذه البيئة المحفوفة بالمصاعب بوجه خاص، من الأهمية بمكان أن تستعيد جميع الأطراف الهدوء وأن يتم اللجوء للخيارات الصعبة من أجل نزع فتيل التوتر والقيام مرة أخرى بالعمل الشاق المتمثل في إجراء المفاوضات. فالإجراءات الانفرادية والطرق المختصرة ليست بديلا عن العمل الشاق اللازم لتحقيق السلام.

ويجب أن يكون هدفنا هو وضع الأساس لإبرام اتفاق قائم على التفاوض من شأنه أن يؤدي إلى قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وكما قلنا من قبل، فإن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل العملي الوحيد للمضي قدما، والمفاوضات هي الوسيلة التي يمكن بها تسوية التراع في نهاية المطاف. وإذا كانت الأطراف مستعدة لخوض هذا الطريق وملتزمة بذلك - بالقول والفعل - فإننا إذا على استعداد لتقديم الدعم لها في كل خطوة على هذا الطريق.

وجود دولتين التي تنشأ بشكل يومي تساهم في الحفاظ على أرض خصبة لتفجر العنف الذي سيعاني منه كلا الجانبين.

إذا أردنا أن نحقق السلام لا مجرد مناقشته، علينا بالتالي تغيير أسلوبنا. لن نحقق المفاوضات الجديدة شيئاً إن لم تستند إلى معايير واضحة وإطار زمني واضح، على النحو الذي بينته الإخفاقات المتعاقبة للمفاوضات خلال السنوات العشرين الماضية. ما الشكل الذي يمكن أن يكون عليه الأسلوب الجديد؟ أولاً، لم يعد بوسعنا أن نقبل بقاء مجلس الأمن مجرد متفرج في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي حين أنه ليس هناك، بطبيعة الحال، شيء يمكن أن يحل محل المفاوضات بين الطرفين، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بجدية في اتخاذ إجراءات عن طريق وضع إطار متوازن لتلك المفاوضات. وفرنسا على استعداد للالتزام بذلك الطريق.

ثم ينبغي للتفكير بتبصر أن يفيدنا بأن عدم الثقة بين الطرفين لم يكن أبداً أشد مما هو عليه الآن، إلى درجة أنه لم يعد بوسعنا الاكتفاء بالدعوة إلى استئناف المفاوضات المباشرة باعتبارها حلاً سحرياً. أصبح التوصل إلى اتفاق مستحيلاً أكثر من أي وقت مضى بدون تجديد الجهود الدولية وتعزيزها. ولتحقيق ذلك، فإن التزام الولايات المتحدة، بطبيعة الحال، سيكون حاسم الأهمية. لكن ينبغي لأوروبا أن تتحمل مسؤوليتها وأن تستخدم أي نفوذ متاح لها، كما يتعين ذلك على الدول العربية والاتحاد الروسي وجميع الدول الأعضاء في المجلس. من الضروري والملح حشد جميع الأطراف من أجل ضمان ألا يتلاشى ببساطة بلا رجعة الأمل في تحقيق السلام وتوقعات الطرفين.

السيد لي جياني (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية. لقد أصغيت أيضاً بانتباه إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً فلسطين وإسرائيل.

الاستفزازية التي يقوم بها القوميون الدينيون، والقيود المفروضة على الوصول إلى الحرم الشريف، الأمر الذي يتردد في جميع أنحاء المنطقة بأسرها.

وتؤكد فرنسا مجدداً إيمانها بأهمية الطابع متعدد الثقافات لمدينة القدس وحرية وصول جميع المؤمنين إلى أماكنها المقدسة، بغض النظر عن انتمائهم الديني، وتود أن تشدد على أن أي تشكيك في الوضع القائم ينطوي على مخاطر كبيرة بزعة الاستقرار.

لا يمكننا اليوم أن نستبعد احتمال تفجر العنف بشكل خارج عن نطاق السيطرة في القدس والضفة الغربية. ليس من مصلحة أحد أن يؤدي ذلك إلى اندلاع انتفاضة جديدة. من شأن ذلك أن يعني انعدام دائم للأمن بالنسبة لإسرائيل ولن يؤدي إلا إلى زيادة تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين. وفي هذا السياق، تناشد فرنسا قادة الجانبين التحلي بروح المسؤولية. فمن واجبهم اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتهديئة وليس إذكاء توترات الرأي العام الإسرائيلي والفلسطيني. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحب بجهود حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية الرامية إلى تحقيق المصالحة، وهي خطوة أساسية نحو السلام. ونحضر الطرفين على الامتناع عن أي خطاب يمكن أن ينظر إليه على أنه تحريض على العنف. وندعو السلطات الإسرائيلية على وجه الخصوص إلى التخلي عن خططها لبناء وحدات سكنية جديدة في القدس، الأمر الذي ينبغي أن نشدد مرة أخرى، على أنه غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة التوترات بين الطرفين. ونحضرهما على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل استئناف مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن، إذ أنها السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي للتراع.

ليست الأزمة في غزة في صيف هذا العام والعنف في القدس وفي جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية سوى أعراض علة أكبر، هي جمود عملية السلام. إن انعدام الآفاق السياسية للفلسطينيين والأخطار العديدة التي تهدد الحل القائم على

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية وممثلي إسرائيل وفلسطين على بيانهم. تأسف المملكة المتحدة لتصاعد العنف مؤخرًا وإعلانات إسرائيل الأخيرة بشأن المستوطنات. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التوترات واستمرار فرض القيود على المصلين الفلسطينيين في مجمع الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل في الأشهر الأخيرة. للمحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القائم منذ أمد طويل آثار سياسية وأمنية خطيرة. ونحث بقوة السلطات الإسرائيلية على الوفاء بالتزامها بالتقيد بالوضع القائم عن طريق الامتثال للالتزامات. بموجب القانون الدولي بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال في القدس الشرقية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المواقع المقدسة. ونحن نقدر الدور الهام الذي يضطلع به الأردن، بوصفه القائم بالوصاية على الأماكن المقدسة في القدس، ونحث الإسرائيليين على العمل مع هيئة الأوقاف الأردنية من أجل التخفيف من حدة التوتر وتجنب بؤر التوتر المحتملة، بما في ذلك عن طريق استخدام الوجود المكثف للشرطة لمنع تفاقم الحالة في أعقاب الزيارات التي قام بها متطرفون وحظيت بتغطية إعلامية.

أوضحت المملكة المتحدة على الدوام أننا ندين كل الأعمال التي تزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام. وفي هذا الصدد، ندين بشدة الزيادة الأخيرة في أعمال العنف في القدس الشرقية هذا العام، مما أسفر عن مقتل خمسة فلسطينيين ووقوع حادث إرهابي عند تلة في المدينة مما أدى إلى وفاة إسرائيليين اثنين. وتشعر المملكة المتحدة أيضا بالقلق إزاء الإعلانات الأخيرة عن بناء مستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية. إن موقفنا الوطني طويل الأمد بشأن المستوطنات الإسرائيلية واضح. إنها غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتمثل عقبة في طريق السلام، وتقودنا بعيدا عن الحل القائم على وجود

إن الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية حاليا هشة للغاية، وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء استمرار الصراع بين الجانبين في القدس الشرقية والأراضي الأخرى. ونحس الطرفين على الحفاظ على ضبط النفس وتفادي أي توسيع لنطاق الصراع أو زيادة تصعيد للتوترات. تشكل مسألة المستوطنات أحد العقبات الرئيسية التي تعترض عملية السلام في الشرق الأوسط، وموقف الصين بشأن هذه المسألة ثابت وواضح. نحن نعارض الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. ونحث إسرائيل على العمل بجدية ومسؤولية لوقف جميع أنشطتها الاستيطانية على الفور، وتجنب القيام بأي عمل يمكن أن يزيد من تفاقم الصراع، وهيئة الظروف اللازمة لبناء الثقة بين فلسطين وإسرائيل ولاستئناف محادثات السلام.

إن الحوار والتفاوض هما الطريق الوحيد إلى تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينبغي للطرفين كليهما التمسك بالخيار الاستراتيجي المتمثل في محادثات السلام، واستئنافها في أقرب وقت ممكن والعمل على تحقيق التقارب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الدعم المتبادل ويحقق التأزر بهدف توفير ضمان جدي للنهوض بعملية السلام. وينبغي للطرفين المعنيين أن يعززا شعورهما بالمسؤولية والاستعجال، مع اتباع نهج موضوعي ومحيد، وأن يعززا بقوة السلام والمفاوضات.

وينبغي للمجلس أن يتحمل مسؤوليته الأساسية، ويضطلع بدور الوسيط في حل القضية الفلسطينية. ونحن نؤيد المجلس في اتخاذ إجراءات للاستجابة للمطالب المشروعة لفلسطين والدول العربية الأخرى في أقرب وقت ممكن. ما فتئت الصين تؤيد الشعب الفلسطيني في مطلبه العادل وحقه المشروع في إقامة دولة مستقلة، وستواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل الاضطلاع بدور إيجابي وبناء في النهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط.

على أن الأعمال الانفرادية تضر بآفاق التوصل إلى تسوية سلمية للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتقوض الأسس القانونية المعترف بها دولياً. إن بناء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية عمل غير قانوني ولا يمكن لأي أحد أن يعتبره حكماً مسبقاً على نتيجة المفاوضات. ويجب تجميده بدون استثناء. ويجب أن نشير إلى أن هذا الشرط يرد أيضاً في خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وأعضاء مجلس الأمن كافة يتفقون مع ذلك الرأي - حتى، كما نزن، الوفد الذي قام قبل ثلاثة أعوام باستخدام حق النقض بشأن القرار المعارض للاستيطان (انظر S/PV.6484)، وهو ما لم يسهم، مع ذلك، على نحو حقيقي في الحد من أنشطة إسرائيل الاستيطانية.

لقد اتخذت الأحداث منحى خطيراً جراء المستجدات الأخيرة التي وقعت في حرم المسجد الأقصى في المدينة المقدسة، القدس. ونحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى حد من ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال انفرادية تروم تغيير وضع المواقع المقدسة. وهذه مشكلة تؤثر على مشاعر ملايين المؤمنين في جميع أنحاء العالم، ويجب حلها في إطار مجموعة المسائل المتصلة بالوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. ويجدر التذكير بأن القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) يشير إلى أن التدابير الرامية إلى تغيير طابع القدس تدابير لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها. ومحاولات فرض الأمر الواقع من خلال الحقائق على أرض الواقع، علاوة على فرض قرارات انفرادية، تقوض آفاق التوصل إلى تسوية استناداً إلى مفهوم الدولتين.

ويجب إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية. فقد حددت خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية جدولاً زمنياً من عامين لتحقيق ذلك، والتوصل إلى تسوية نهائية للتراع بحلول عام ٢٠١٥. ونحن الآن على مشارف عام ٢٠١٥. والحالة في عين المكان ما زالت تتدهور، والعراقيل التي تعوق ذلك المسار ما زالت عديدة مثلما كانت تماماً. ومحاولات إجراء

دولتين. ولذلك، فإننا نشجب القرارات التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً بالمضي قدماً في الخطط الرامية إلى بناء وحدات استيطانية في غيغات حماتوس ومصادرة أراض بالقرب من بيت لحم، وإصدار إعلان آخر هذا الأسبوع بالمضي قدماً في الخطط المتعلقة ببناء ١٠٦٠ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية. ونشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء الخطط الرامية إلى نقل السكان البدو من حول المنطقة هاء - ١ الحساسة، وأعمال الهدم الأخيرة لمباني فلسطينية في المنطقة حيم في الضفة الغربية. إن تحرك المستوطنين الإسرائيليين إلى حي السلوان في القدس الشرقية خلال الشهرين الماضيين زاد من تأجيج التوترات في القدس.

إن جميع هذه التطورات تقوض آفاق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وتجعل من الصعب بكثير على أصدقاء إسرائيل الدفاع عنها في مواجهة الاتهامات بأنها ليست جادة بشأن السلام.

ونحث إسرائيل بشدة على إلغاء سياستها بشأن المستوطنات غير القانونية.

ونحث جميع الأطراف على التعجيل باتخاذ الخطوات للحد من التوتر وإيجاد بيئة مواتية لإحلال السلام. ونحث الأطراف على أن تركز جهودها على استئناف مفاوضات جدية وشاملة صوب تسوية التراع الإسرائيلي - العربي، فضلاً عن إحراز التقدم على وجه السرعة في محادثات القاهرة بشأن غزة. ولا بد من اتخاذ خطوات سياسية جريئة وإبداء الريادة لإنهاء التراع، وهو ما تقوم الحاجة إليه الآن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نشعر ببالغ القلق إزاء إعلان إسرائيل عن خططها لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في القدس الشرقية، وإزاء تفاقم الحالة على نحو عام العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي شهدت تجدد اندلاع أعمال العنف. ونعرب عن أسفنا لوقوع خسائر من المدنيين على الجانبين. وقد شددنا مراراً وتكراراً

أعقاب طلب عاجل قدمه المراقب الدائم عن دولة فلسطين. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية.

إن الحالة خطيرة. والمشروع الإسرائيلي لتوسيع الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يزيد كل يوم من صعوبة تحقيق بناء دولة فلسطينية مترابطة الأطراف. وإذا لم نقم بأي شيء، فقد يصبح حل الدولتين مفهوما مجردا غير قابل للتطبيق في الميدان. وإذا لم نقم بأي شيء، فعما قريب لن يكون بمقدور أي أحد أن يؤمن بهذا الحل.

وينبغي للمجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، ألا يرضى بالتقاعس. يجب علينا أن نتخذ إجراء يدعو إلى إنهاء الاستفزازات والبيانات التحريضية من الجانبين والأعمال التي تنشر الكراهية وتزيد من تسميم حالة حرجة. ويجب على مجلس الأمن أن يندد بالدعوات إلى استخدام العنف، وبالأعمال المتطرفة التي يقترفها الجانبان، سواء من جانب المقاتلين الفلسطينيين أو المستوطنين الإسرائيليين. فقد أسفرت تلك الأعمال المتطرفة مؤخرا عن إزهاق أرواح الضحايا، بل أرواح الأطفال، بمن فيهم الطفلة الإسرائيلية شايا، التي يبلغ عمرها ثلاث سنوات، وطفل فلسطيني يبلغ من العمر خمسة أعوام. كما ينبغي لمجلس الأمن أن يندد بعمليات التدمير المتواصلة بدون قيد للمرافق الفلسطينية، وبقرارات بناء مستوطنات إضافية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وأقصد على نحو خاص القرار المتخذ مؤخرا بشأن غيفاتا حاماتوس، وحر حوما ورامات شلومو.

ولماذا ينبغي لنا أن نندد بقرارات الاستيطان تلك؟ ينبغي أن نفعل ذلك لأنها تشكل عائقا أمام إحلال السلام، لأنها غير قانونية بموجب القانون الدولي، لأنها تهدد على نحو مباشر حل الدولتين، ولأنها لا تتماشى بتاتا مع تطلعات الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى العيش في سلام وأمن. وإذا

مفاوضات سرية على هامش الوساطات الأمريكية تفشل على نحو متكرر. وعلى ضوء تلك الخلفية، يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدور أكبر من حيث مساعدة الجانبين وتنفيذ قراراته السابقة. وهناك الكثير من الخيارات في هذه الحالة. فلدينا زيارة مجلس الأمن إلى الشرق الأوسط، التي طالبنا بإجرائها الوفد الفلسطيني ووفود عربية أخرى قبل ثلاثة أعوام. والأمر ذاته ينطبق على اعتماد مشروع قرار اقترحه فلسطين يحدد المعايير لإنهاء الاحتلال ويضع جدولا زمنيا لذلك. كما نأمل أن يتمكن المجلس من الخروج من المأزق. ومحاولاته للانخراط بصورة استباقية أكثر في تسوية المشكلة الفلسطينية تكتسي أهمية بالغة إلى حد كبير بالنسبة للمنطقة، لكنها تتعثر جراء أعمال وفد واحد.

ويتعين علينا أن نقر بأن تضافر الجهود يتجاوز نطاق المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط ذاتها. وبالتالي، ما فتئنا نحث على إشراك جامعة الدول العربية في هذا العمل. وفي المرحلة الحالية، نؤيد استمرار الاتصالات غير المباشرة في القاهرة بين إسرائيل والممثلين الفلسطينيين، مع اضطلاع مصر بدور فعال، بغية تحقيق اتفاقات على التسوية الطويلة الأجل للحالة المتعلقة بغزة. ويمكن أحد الشروط المسبقة التي لا غنى عنها لتحقيق ذلك في تعزيز سلطة هيكل قيادة فلسطينية موحدة، تسيطر على كامل تراب الدولة الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة. كما نأمل الاستئناف السريع للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية الشاملة على الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية.

ونحن على استعداد للعمل بفعالية مع الأطراف المعنية، بصيغ ثنائية و متعددة الأطراف، من أجل النهوض بقضية تحقيق السلام العادل والطويل الأجل في المنطقة.

السيد لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالإنكليزية):
أرحب بعقد هذه الجلسة الهامة بناء على طلب الأردن، في

تمديده إلى أجل غير مسمى. إن الحالة خطيرة. ولقد آن الأوان لوضع حد للتدابير التي تقوّض الثقة، وتؤدي إلى تفاقم التوترات والمعاناة. وحن الوقت لاتخاذ تدابير جريئة ومحددة من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم.

وفي رأينا، أنّ لمجلس الأمن دورا في هذا الصدد يتمثل في تحمّل مسؤولياته المؤسسية، والقيام بدور أكثر نشاطا لدعم الحل القائم على دولتين والحفاظ عليه. ونأمل أن تتمكن جميعا من الاضطلاع بدور بّناء لبناء السلام، وتشجيع الجهود الرامية إلى إنقاذ الحل القائم على دولتين وتيسيرها، ووضع حد للاحتلال. ولكسمبرغ على استعداد لدعم هذه الجهود.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

إن جمهورية كوريا تشعر بقلق عميق إزاء الوضع الأمني المتدهور في القدس الشرقية والضفة الغربية. ومع التوترات الشديدة بالفعل عقب الصراع في غزة خلال الصيف الماضي، على إسرائيل وفلسطين كليهما أن تفعلا كل ما في وسعهما لتهدئة الوضع، بغية تجنّب مواجهة أخرى لا تؤدي سوى إلى المزيد من الدمار على كلا الجانبين. وفي هذا الصدد، نعارض بشدة التصريحات الأخيرة المتعلقة بخطط توسيع الاستيطان، بما في ذلك تصريح يوم الاثنين عن بناء ١٠٠٠ شقة إضافية في القدس الشرقية. فهذه الإجراءات ليست خطيرة فحسب في هذه الأوقات المتقلبة، ولكنها تقوّض أيضا التوقعات الطويلة الأجل لبناء السلام في المنطقة، من خلال الحل القائم على دولتين. كذلك نشعر بالقلق من أن التوسع الاستيطاني سوف يزيد العزلة الدولية لإسرائيل، ويؤجج التطرف، ويسفر في نهاية المطاف عن نتائج عكسية تجاه الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل في المدى البعيد.

ونناشد كلا الطرفين الامتناع عن جميع التدابير الأحادية الجانب، لا سيما تلك التي يمكن أن تحكّم مسبقا على المركز

بقيت تلك القرارات سارية، فإنها ستؤكد الشكوك حول التزام إسرائيل بالتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين عن طريق المفاوضات. وكيف يمكن لنا أن نوفق بين بناء آلاف الوحدات الإستيطانية ومصادرة الأراضي الفلسطينية، في الوقت الذي ينبغي فيه لجميع الجهود أن تستهدف عوضا عن ذلك تسوية النزاع من خلال تحقيق حل الدولتين.

إن إسرائيل تريد أن تعيش في سلام وأمن. ولإسرائيل الحق في العيش في سلام وأمن. لكن لماذا تقوم إذن باتخاذ تدابير تقوض آفاق إحلال السلام؟ ونناشد إسرائيل أن تلغي قرارها وتنتهي أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وندعو على نحو خاص إلى وقف جميع التدابير التي تؤثر على التوازن الديمغرافي للقدس، التي يتمثل مصيرها في أن تصبح عاصمة الدولتين، وعاصمة فلسطين ذات السيادة التي تنعم بالديمقراطية ولها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

وأود الآن أن أنتقل إلى الحوادث العنيفة التي وقعت في المدينة المقدسة، لا سيما الإرادة التي أبدتها البعض من أجل تغيير وضع جبل الهيكل. إن ذلك سيتسبب في أزمة كبيرة، أزمة ستشكل تحديا مباشرا للعالمين الإسلامي والمسيحي. وتذكر لكسمبرغ بالتزامها بكفالة حرية وصول المؤمنين من جميع الأديان إلى المواقع المقدسة.

وأي تغيير في وضع الأماكن المقدسة يشكل خطرا كبيرا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

وأود أن أختتم كلامي بالتأكيد على مدى الحاجة الملحة إلى توفير قوة دفع جديدة، بغية إيجاد أفق سياسي موثوق به لجهود السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فالفقر والعنف واليأس أمور لا تفضي إلّا إلى تزايد صفوف المتطرفين على كلا الجانبين، الذين يتحركون بدافع من أفعالهم وكلماتهم التحريضية. والوقت لتنفيذ الحل القائم على دولتين لا يمكن

لقد عقد مجلس الأمن في الأسبوع الماضي مناقشة مفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/PV.7281). فلاحظ المجلس أن الوضع لا يزال هشاً، ليس في غزة فحسب، بل أيضاً في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وإعلان الحكومة الإسرائيلية مؤخراً عن المضي قدماً في خطط البناء في رامات شلومو وحرار حوما من القدس الشرقية زاد من حدة التوترات كما هو متوقع. والحالة، مع ذلك، ينبغي معالجتها سلمياً وبمسؤولية بغية الحفاظ على فرص استئناف المحادثات، وكفالة استمرارية الحل القائم على دولتين.

وينبغي ألا نغفل عن حقيقة أن آثار حرب الخمسين يوماً في غزة ما زالت قائمة، وأن أي عمل انفرادي من أي جانب قد يسبب اندلاع العنف في المنطقة. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار في آب/أغسطس بوساطة مصرية، وكما قال وكيل الأمين العام فيلتمان، فإن الوضع الراهن ليس مستداماً. ولكننا نعلم أيضاً أن أي فشل في المضي قدماً سوف يجرّض الطرفين على اللجوء إلى القرارات الأحادية الجانب. لذلك، ينبغي للطرفين أن يبذلا جهوداً إضافية من أجل وضع حد للحلقة المفرغة، عن طريق استئناف المفاوضات.

وفي هذا السياق من التوتر الشديد، يكرر وفدي أهمية احترام الحريات الدينية، بما في ذلك وصول المصلين من جميع الديانات إلى أماكنهم المقدسة دون عائق، والتزام الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء بالتأكد من امتناع أفراد مجتمعاتهم المحلية عن القيام بأي عمل استفزازي.

إنّ مركز المدينة القديمة ومواقعها الدينية أمران حسّاسان للغاية بالنسبة إلى مسائل الوضع النهائي التي لا يمكن حلها إلاّ من خلال إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين. لذلك، ندعو الطرفين إلى مواصلة التمسك بمعااهدة السلام المبرمة منذ ٢٠ عاماً بشأن المركز الديني لمنطقة المسجد الأقصى في القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، نشيد بالحكومة الإسرائيلية لإعلانها

النهائي للقدس. ونحن ندين الهجمات الأخيرة على المدنيين في القدس والضفة الغربية، بما في ذلك استهداف الإسرائيليين المستنكر في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن وفاة مأساوية لرضيع وإصابة ثمانية أشخاص آخرين بجروح، فضلاً عن هجوم بسيارة على طفلين فلسطينيين في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وفرار سائقها، مما أسفر عن مقتل طفل عمره خمس سنوات، وإصابة طفل آخر عمره ثماني سنوات بجروح بالغة.

ونشعر أيضاً بقلق عميق من الغارات المتزايدة على الأماكن المقدسة الرئيسية في القدس الشرقية. نحن ندعو إلى الهدوء، ونكرر أن الحفاظ على الوضع الراهن في الحرم الشريف، وكفالة الوصول إلى جميع أماكن العبادة لجميع الديانات أمران يتصفان بأهمية كبيرة. ونشيد بدور الأردن الحكيم في هذا الصدد، وناشد السلطات الإسرائيلية أن تبذل قصارى جهدها لمنع الاستفزازات التي تقوم بها الجماعات المتطرفة، وتخفيف القيود المفروضة على دخول المصلين إلى أماكن العبادة.

أخيراً، ندعو كلا الجانبين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، ومضاعفة الجهود من أجل تهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى اتفاق في المستقبل. وبغية كسر حلقة العنف المفرغة، نأمل أن تُستأنف المفاوضات قريباً، وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، ضمن حدود آمنة معترف بها، حسبما يدعو إليه مجلس الأمن.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):

وأنا أيضاً أشكر السيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية بشأن التوترات الحالية في المنطقة، عقب الإعلان عن بناء وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية.

ونحن، شأننا شأن أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، نرى أن تلك الإجراءات الانفرادية، فضلا عن المبادرات التي تسعى لتغيير طابع حرم المسجد الأقصى، تتركس الشقاق وعدم الثقة بين الشعبين. ونشعر ببالح قلق حيال التوترات التي نشهدها في القدس الشرقية منذ تموز/يوليه، بما في ذلك الإجراء الذي اتخذ في يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وأدى إلى مقتل طفل إسرائيلي وامرأة إكوادورية مهاجرة. وكل ذلك يجعلنا نحشى من اندلاع انتفاضة جديدة.

ونحث مجلس الأمن مرة أخرى ونرى أن من الضروري أن يجهر المجلس برأيه وأن يواصل بذل كل ما في وسعه لتيسير التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين ولممارسة مسؤولياته بفعالية للمحافظة على السلام والأمن الدوليين.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أعرب عن امتناني لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

وتود تشاد أن تعرب عن قلقها العميق حيال أحدث التطورات التي حصلت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يستمر اتخاذ إسرائيل لإجراءات وحشية ضد المدنيين الفلسطينيين. وتتواصل عمليات التوغل إلى داخل المواقع المقدسة، مما يهدد بالمزيد من تدهور حالة بالغة التوتر بالفعل، لا سيما في القدس الشرقية. وفي هذا المناخ المتوتر أعلنت إسرائيل خططها لبناء ١٠٠٠ وحدة سكنية إضافية في القدس الشرقية، ومن ثم تأجيج نيران الشقاق. ومن الواضح تماما أن الاستيطان والاستيلاء غير القانوني على الأرض عمالان خطيران للغاية ويخاطران بالتقويض الكامل لأية فرصة لعملية السلام فضلا عن تقويض جميع جهود الوساطة.

أما ستحافظ على الاتفاق القائم بشأن جميع هذه المواقع، وأما لن تحد من وصول أي شخص إليها.

وبغية أن يشهد العالم أبدا تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في وجود دولتين لشعبين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ينبغي لكلا الطرفين، وبدعم من شركائهما في السلام، أن يلتزما بتحقيق تسوية شاملة من خلال التفاوض على إنهاء الصراع، وإنقاذ الأجيال المقبلة في المنطقة من ويلات الحرب.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نجتمع اليوم على نحو طارئ بناء على طلب من البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية وبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين بغية مواجهة التصعيد الخطير للتوترات في القدس الشرقية. نحن نأسف لأن مجلس الأمن يتعين عليه أن يتناول مرة أخرى وضع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجبل الهيكل لأن ذلك، كما نعلم جميعا، قد تقرر بالفعل. فمن بين التدابير التي اتخذها المجلس بشأن هذه المسألة، نسلط الضوء على القرارات ٤٤٦ (١٩٧٩)، و ٤٥٢ (١٩٧٩)، و ٤٦٥ (١٩٨٠)، و ٤٧٨ (١٩٨٠). ونحن نولي أهمية خاصة للقرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي يقرر عدم الاعتراف بالقانون الأساسي الذي أصدره الكنيست أو التدابير التي، نتيجة ذلك القانون، "تسعى إلى تغيير طابع مدينة القدس ومركزها" (القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الفقرة ٥).

ومع ذلك، وبعد ٣٥ عاما، لا يزال علينا أن نواصل التعامل مع ما قرره أسلافنا في الميثاق بالفعل.

وفي ذلك الصدد، تدين شيلي بشكل حازم أحدث إعلانات إسرائيل بأنها ستواصل بناء أكثر من ١٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في رامات شلومو وهار هومو. وخرق إسرائيل لقرارات مجلس الأمن يلغي مقومات بقاء الدولة الفلسطينية المقبلة والاتصال الجغرافي لأراضي هذه الدولة، التي يجب أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

ولا تزال أستراليا تشعر بخيبة أمل بالغة من فشل مفاوضات الحل النهائي التي عقدت في وقت سابق هذا العام. ويجب أن تستأنف مهمة وفورا الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم على أساس الحل القائم على وجود دولتين. وتدين أستراليا بلا تحفظ أعمال العنف الطائفية المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء، التي تغذي عدم الثقة المتبادل في وقت تمس الحاجة إلى توافر الثقة. فتلك الأعمال الخسيسة لا تفعل شيئا للنهوض بمصالح الشعب الفلسطيني ولا تخدم سوى تعزيز أقاويل المتطرفين المشدودة إلى دوامة للقتل وتبادل الإتهامات. ويقع على عاتق كلا الجانبين التزام ببذل كل ما في وسعهما لتخفيف حدة التوترات الحالية. وليس في مصلحة أي طرف العودة إلى أعمال العنف الواسعة النطاق التي اتسم بها النزاع في غزة. وبدلا من ذلك، على السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين التحلي بروح القيادة الحقيقية في السعي لإيجاد الطريق الصعب المؤدي إلى تحقيق السلام والمصالحة.

وفيما يتعلق بالمواقع المقدسة في القدس، نرحب بالالتزام رئيس الوزراء نتنياهو علنا هذا الأسبوع، الذي كرره ممثل إسرائيل الدائم في المجلس اليوم، باستمرار كفالة الوصول إلى جميع المواقع المقدسة. ونشعر بالقلق مما أوردته تقارير عن قرار إسرائيل بناء أكثر من ١٠٠٠ شقة جديدة في القدس الشرقية. ويأتي القرار بعد إعلان إسرائيل في آب/أغسطس اعترافها بالاستيلاء على ١٠٠٠ أكر من أرض الضفة الغربية الواقعة جنوب بيت لحم باعتبارها أرضا تابعة للدولة. وبعد ذلك الإعلان، دعت وزيرة الخارجية الأسترالية، السيدة بيثوب، وزير الخارجية ليرمان إلى إعادة النظر في ذلك الإعلان للاستيلاء على الأرض.

ويؤدي بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة في الأراضي الخاضعة لمفاوضات الوضع النهائي والجهود الفلسطينية للسعي بشكل انفرادي لإقامة دولة فلسطينية إلى تقويض جهود العودة

وأحد التساؤلات المشروعة في هذه الحالة هو كيف يتسنى للشعب الفلسطيني بناء دولته المستقلة في المستقبل، دولة لديها مقومات البقاء وذات سيادة، إذا كانت أرضها تُقلص يوميا؟ وفي ذلك الصدد، ندين بأكثر حزم ممكن بناء أي مستوطنات جديدة والاعتداءات على المدنيين وتدمير المنازل والتشريد القسري للفلسطينيين، وناشد إسرائيل وضع حد فورا لكل هذه الأعمال.

وإذ أتناول العملية السياسية، على نحو ما شدد عليه الآخرون، فإن الوضع الراهن لم يعد مقبولا بعد الآن، ومن دواعي الأسف انه في الآونة الأخيرة لا تؤدي جلسات مجلس الأمن العلنية والمغلقة بشأن قضية فلسطين إلى أي مبادرات ملموسة لانفراج الحالة ولتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. وحين الوقت لكي يتولى المجتمع الدولي مسؤولياته عن إعطاء زخم حقيقي لعملية السلام وإعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الجلوس معا حول طاولة المفاوضات. وذلك يقتضي أن تحترم إسرائيل التزاماتها القانونية الدولية وأن تضع حدا لجميع الإجراءات المحفوفة بخطر ذهاب عملية السلام أدرج الرياح.

ولا تزال إمكانية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام هي الوحيدة التي من شأنها أن تضمن الأمن لإسرائيل ومستقبلا أفضل وأكثر أمانا للشعب الفلسطيني. ونحن على اقتناع بانه لتحقيق إلى السلام العادل والدائم في المنطقة، يتعين على إسرائيل أن تحترم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسيتعين على إسرائيل الإقرار بأن تحقيق السلام يتنافى فعلا مع سياسات الاحتلال أو بناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية، أو ذبح الأشخاص الأبرياء أو تدنيس المواقع المقدسة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية، وأنوه بالبيانين اللذين أدلى بهما زميلانا الفلسطيني والإسرائيلي.

ورسالتنا التي لا لبس فيها اليوم، كما كان الحال دائما، مفادها أننا نود أن نرى إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

تمثل الحوادث المأساوية التي وقعت مؤخرا، من قبيل الهجوم المميت الذي شنه فلسطيني في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر وإطلاق النار على فتية فلسطينيين وعنف المستوطنين، تطورات تثير بالغ القلق. وإننا نأسف للخسائر في الأرواح وندعو إلى إجراء تحقيق شامل في تلك الأحداث المأساوية. ونخشى من أن يؤدي هذا التوتر، إن ترك دون معالجة، إلى تصاعد أعمال العنف مرة أخرى. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي أعمال يمكن أن تزيد من حدة التوترات وتؤدي إلى مزيد من التحريض وجرائم الكراهية. وجميع الأطراف تتحمل المسؤولية عن استعادة الهدوء وتجنب المزيد من التوتر.

لقد أدان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بما فيها ليتوانيا، قرار الحكومة الإسرائيلية الموافقة على خطط لبناء مستوطنات جديدة. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وإذا مضت هذه الخطط قدما، فإنها ستهدد بشكل خطير الوضع النهائي للقدس بوصفها عاصمة لدولتين في المستقبل. ونحن ننضم إلى المجتمع الدولي في دعوة حكومة إسرائيل إلى إلغاء هذه الخطط ووضع حد لسياستها الاستيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية.

ونحث إسرائيل على الامتناع عن أي تدابير تهدف إلى تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكلي المؤسسي والمركز القانوني لمدينة القدس. فهذه الإجراءات تهدد فرص السلام وتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة.

إلى مفاوضات السلام. ويستحق الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا بكرامة جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، لا نزال نناشد الجانبين استئناف المفاوضات المباشرة نحو التوصل إلى الحل العادل والدائم القائم على وجود دولتين. ونعتقد أن بوسع المجلس أن يضطلع بدور بناء في دعم تلك العملية، ولكن لن يتسنى له القيام بذلك العمل إلا بالالتزام الكامل لكلا الجانبين.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

إن لإعلان حكومة إسرائيل مؤخرا أنها تعترم بناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية المحتلة تداعيات خطيرة على عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. ويتسم الوقف الفوري للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني بأهمية بالغة لتسوية القضية الفلسطينية، على أساس الحل القائم على وجود دولتين، الذي يؤديه بشكل واسع المجتمع الدولي ولا يوجد له أي بديل عملي. ولذلك نشارك أعضاء المجلس الآخرين مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالتخلي عن خططها لبناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية، التي تعتبر بموجب القانون الدولي جزءا من الأرض الفلسطينية.

وخلال مناقشة مجلس الأمن المعقودة بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7281)، دعونا الطرفين إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها وقف إطلاق النار الحالي لاستئناف المفاوضات المتوقفة. ونحن نؤكد على موقفنا المتمثل في أن الحوار لا يزال الوسيلة الوحيدة لحل القضية الفلسطينية. وينبغي للطرفين تجنب الخطاب العدائي والإجراءات الانفرادية واتخاذ الخطوات اللازمة لتزج فتيل التوتر. وينبغي لهما أن يستأنفا، دون تأخير، المفاوضات المباشرة حول قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك بشأن الحدود والأمن ووضع القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

له ما يبرره تماما، فيما تتصاعد التوترات في القدس الشرقية - التي أكرر أنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجميع على السواء - على نحو خطير ومزعزع للاستقرار وحيث تسببت أعمال العنف بالفعل في موت مدنيين.

ومما يؤسف له بشدة أننا بينما ما زلنا في خضم مناقشات بشأن عملية تعمير أخرى لغزة، نواجه مجددا ضرورة ملحة لتوجيه الانتباه إلى الأعمال الجارية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وعلى وجه الخصوص، فإن الإعلانات عن اعتزام إسرائيل المضي قدما في بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية، بما في ذلك في رامات شلومو وفي هار حوما، تستحق إدانتنا المطلقة. ولكن من المؤسف أن هذه الإعلانات لا تمثل أحداثا منعزلة أو مفاجئة. ومما يثير أشد الأسف أنها لا تشكل مفاجأة لنا لأنها جزء من الحملة الاستيطانية المتواصلة في القدس الشرقية، والتي توأكبها عمليات استيلاء وهجمات على المدنيين وأعمال هدم وتشريد قسري للسكان الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، يتزامن توسيع المستوطنات مع سلسلة من أحداث العنف ومع فرض قيود على الوصول وأعمال تحريض ومحاولات رامية إلى تغيير الوضع الراهن للمقدسات في القدس - بالنسبة للرجال والنساء المؤمنين وبالنسبة للرجال والنساء ذوي النوايا الحسنة. وفي ظل مناخ الإحباط الحالي والركود في الحوار، فإننا نتعامل مع إجراءات غير مسؤولة من المحتمل أن تترتب عليها آثار مزعزة للاستقرار في المنطقة بأسرها.

ونحن نعلم أن جميع هذه الممارسات في مجملها تشكل انتهاكا للقانون الدولي وتتناقض مع السلام وتمثل استمرارا في تغيير الوضع على أرض الواقع وتعرض إمكانية الحل القائم على وجود دولتين للخطر. فكيف يمكننا أن نتغاضى عن ممارسات لا يمكن التغاضى عنها؟ ولماذا لا نطالب مرة أخرى بعكس مسارها على الفور؟ ولماذا لا نحذر من أنها يمكن أن تؤدي إلى تصعيد مأساوي جديد في العنف؟

وليتوانيا تثني بقوة على الأردن، الوصي على المقدسات في القدس، وتؤيد إجراءاته الرامية إلى الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس الشرقية. وما فتئنا ندعو جميع الأطراف بصورة متكررة إلى وقف كل الأعمال الاستفزازية في موقع جبل الهيكل/الحرم الشريف المقدس وفي المنطقة المحيطة به، والتي يمكن أن تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات حول القدس الشرقية. وقد أختتم وزير خارجيتنا للتو زيارة إلى الأردن تزامنت مع الذكرى السنوية العشرين لتوقيع اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن. واتفق وزيرا خارجية ليتوانيا والأردن على أهمية استئناف مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أقرب وقت ممكن.

وليتوانيا تكرر دعوتها للطرفين إلى استئناف مفاوضات السلام وإلى إظهار الالتزام القوي والقيادة من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. ولا بد من إيجاد سبيل عبر المفاوضات للتوصل إلى حل لوضع القدس باعتبارها عاصمة مستقبلية لكل من إسرائيل وفلسطين. والتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مؤتمر مدريد بما في ذلك الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا ومبادرة السلام العربية، هو الحل العملي الوحيد لتحقيق السلام والأمن لكلا الشعبين وللحد من التوترات في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة

الأرجنتين.

أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية، وأكرر الإعراب عن امتناني لممثلي إسرائيل وفلسطين على بيانتهما.

إن القدس ذات أهمية هائلة بالنسبة للمسيحيين والمسلمين واليهود. ولا أعتقد أنني مخطئة عندما أقول إن القدس ذات مغزى حقيقي بالنسبة لجميع الرجال والنساء ذوي الإيمان الصادق. وبالتالي، فإن عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن

الهدف، وبالتالي، سيتمكن من الارتقاء إلى مستوى مسؤولياته بالكامل.

وبوسع المجلس قبول فلسطين بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة. ويستطيع المجلس القيام بتلك الزيارة التي طالما أرجئت إلى المنطقة. وينبغي أن يأخذ المجلس ذلك القرار - الناشئ عن مبادرة السلام العربية - على محمل الجد وحسن الفهم وبروح من الالتزام، لأن من شأنه أن يضع حدا للاحتلال في إطار زمني محدد، بوصفه جزءا من جهود المجلس الرامية إلى تحقيق الاستقلال الكامل للشعب الفلسطيني، وضمان حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. تحقيقا لتلك الغاية، ما زالت الأرجنتين على استعداد تام للعمل على مشروع القرار.

ونحن مقتنعون بأن المجلس سيكون قادرا - إذا ما تحلى بالإرادة السياسية والأخلاقيات السياسية اللازمين - على المساعدة في تهيئة الظروف المؤدية نحو التعايش السلمي الدائم والعادل والقائم على أساس من التسامح بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧ .

وفي العديد من المناسبات، أشار مجلس الأمن، منضما بذلك إلى موقف الأغلبية في المجتمع الدولي، إلى أن جميع التدابير التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل والإجراءات المتخذة بهدف تغيير المركز القانوني للقدس الشرقية لاغية وباطلة ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع في الواقع، كما أنها تشكل عقبة خطيرة أمام تحقيق السلام.

وأعرب المجلس أيضا عن أسفه لمحاولات إسرائيل المستمرة لتغيير الطابع المادي والتكوين الديمغرافي والهيكلي المؤسسي، بل الوضع القانوني نفسه لمدينة القدس الشريف.

غير أن من الواضح أن مجرد كلمات الإدانة لا تكفي، وأن تاريخ العلاقة بين مجلس الأمن والقدس ليس سوى سلسلة من القرارات التي لم يتم الامتثال لها. ولم تبق الأمور على ما هي عليه إلا لأننا أغفلنا النظر عن حقيقة أن القدس ليست سوى جانب واحد فحسب من جوانب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأن الأفعال التي جمعنا معا اليوم إنما هي تعبير عن واقع أكثر اتساعا وشمولا، ألا وهو الاحتلال غير الشرعي الذي استمر طوال نصف قرن تقريبا.

وترى الأرجنتين أنه يجب أن يكفّ مجلس الأمن، بتقاعسه، عن التغاضي عن تلك الأعمال الاستفزازية والإجراءات التي تتنافى مع السلام. ونرى أنه ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لإنقاذ حل الدولتين ما دام ذلك ممكنا القيام بذلك. وإذا ما تخلينا عن الازدواجية والكيل بمكيالين، فسيكون بوسع المجلس - بل يجب عليه - القيام بما هو ضروري لتحقيق ذلك